

أبرز النتائج الواردة في تقرير مؤشر برتلسمان للتحول (BTI) المتعلقة بالمغرب لسنة 2024

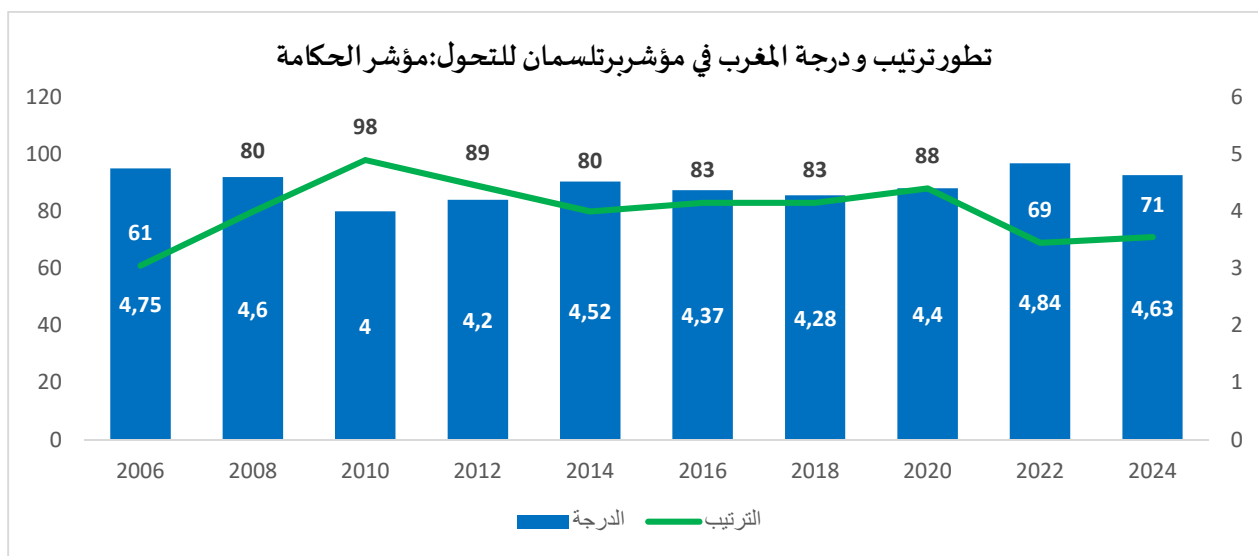
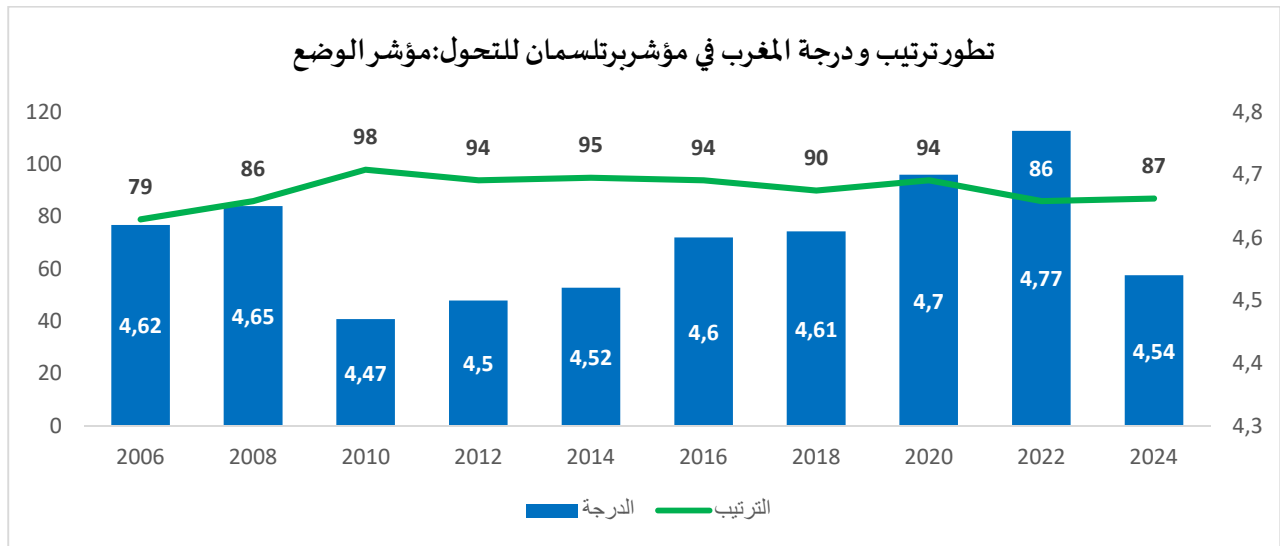
• نبذة عن المنهجية المعتمدة

مؤشر برتلسمان للتحول (BTI) هو أداة دولية لتقييم جودة الديمقراطية، واقتصاد السوق، والحكامة في الدول النامية والصاعدة، وذلك من خلال تحليل مدى نجاح هذه الدول في تحقيق التحول السياسي والاقتصادي وبناء مؤسسات فعالة. يصدر المؤشر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung)، وهي مؤسسة مستقلة وغير ربحية أسست سنة 1977 على يد رايهارد موهن. ويهدف المؤشر إلى قياس مدى نجاعة إدارة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نحو أنظمة ديمقراطية واقتصادات سوق، مع التركيز على فعالية الأداء الحكومي في هذا السياق. منذ إنطلاقه سنة 2004، يُستخدم BTI لتتبع تطور جودة المؤسسات والسياسات العمومية في أكثر من 130 دولة، استناداً إلى تقارير مفصلة يعدّها خبراء محليون ودوليون. ويُعتمد على بياناته كمرجع في مؤشرات دولية أخرى، مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومؤشر إبراهيم لحكامة أفريقيا (IIAG). ويقوم المؤشر على ثلاثة أبعاد أساسية:

- التحول السياسي
- التحول الاقتصادي
- الحكامة

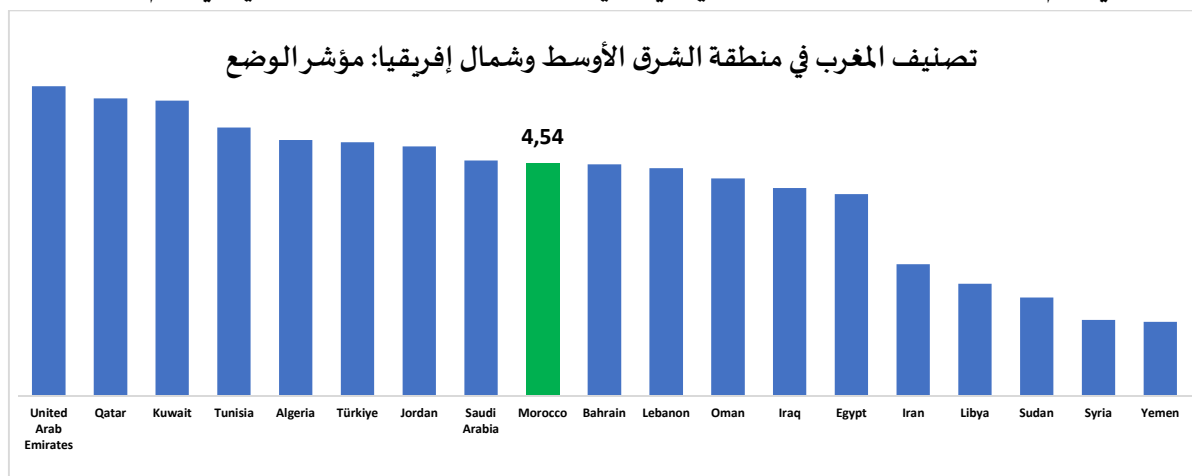
• نتائج المغرب في نسخة 2024

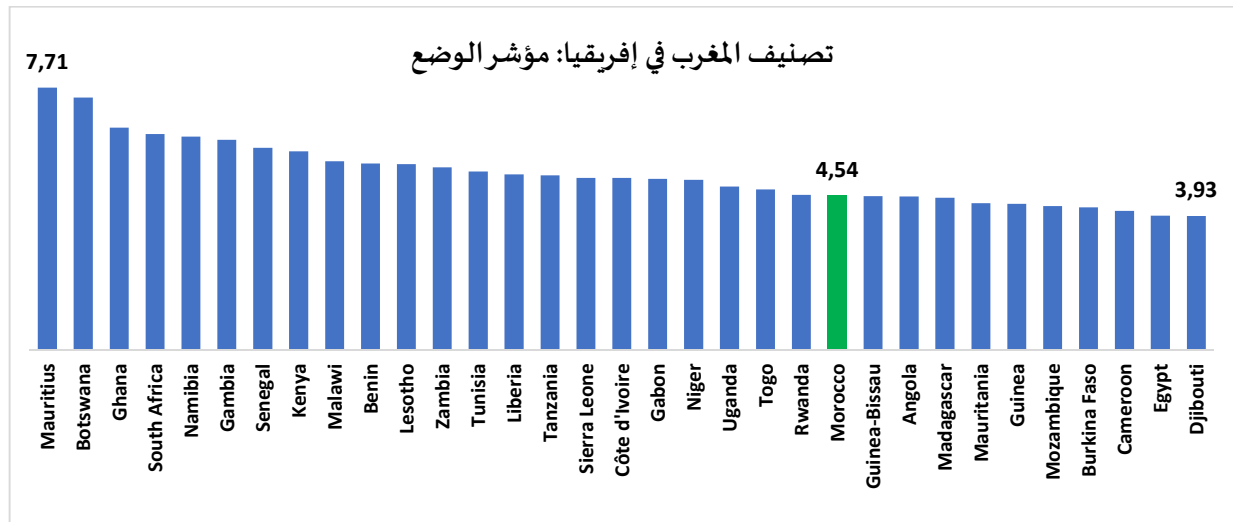
- ✓ تراجع المغرب بدرجة واحدة في مؤشر الوضع، حيث انخفض معدله من 4.77 سنة 2022 (الرتبة 86 من بين 137 دولة) إلى 4.54 سنة 2024 (الرتبة 87 من بين 137 دولة)، بفارق قدره 0.23 نقطة؛
- ✓ على مستوى مكون الوضع الاقتصادي، سجل المغرب انخفاضاً بـ 0.39 نقطة بين سنتي 2022 و 2024، منتقلاً من 5.96 إلى 5.57؛
- ✓ فيما يخص مكون الوضع الديمقراطي، فقد تراجع بـ 0.07 نقطة خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 5.58 إلى 5.51؛
- ✓ في مؤشر الحكامة، تراجع المغرب بدرجتين وخسر 0.21 نقطة، حيث انتقل من 4.84 سنة 2022 (الرتبة 69) إلى 4.36 سنة 2024 (الرتبة 71 من بين 137 دولة)؛
- ✓ يحتل المغرب حالياً المرتبة 87 عالمياً في مؤشر الوضع، والمرتبة 24 على الصعيد الإفريقي، والرتبة 9 على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- ✓ أما في مؤشر الحكامة، فيتوضع في المرتبة 69 عالمياً، و 23 إفريقياً، و 6 إقليمياً ضمن دول منطقة MENA؛
- ✓ لم يسجل أي تغيير في تقييم المغرب بالنسبة لمعايير قياس الفساد، إذ ظلت التقديرات على حالها؛
- ✓ ويُشير التقرير الوطني إلى أن الفساد في المغرب لا يزال ظاهرة متجذرة ومتفشية.



• المقارنة الإقليمية: المغرب بين دول منطقة MENA وإفريقيا

في عام 2024، احتل المغرب المرتبة التاسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر الوضع، مقارنة بالمرتبة الثامنة في عام 2022، والمرتبة الثالثة والعشرين في إفريقيا مقابل المرتبة الرابعة والعشرين في عام 2022.





على مستوى مؤشر الحكامة، حافظ المغرب على المرتبة السادسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما في عام 2022، وتراجع إلى المرتبة الثالثة والعشرين في إفريقيا مقابل المرتبة الثانية والعشرين في عام 2022.

